

المجلس 2 من شرح (الورقات في أصول الفقه) | برنامج تيسير العلم الأول ٣٤١ | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله جعل الدين يسرا بلا حاج والصلة والسلام على محمد المعموت بالحنفية للسمحة دون عوج وعلى الله وصحبه ومن على سبيلهم درج اما بعد فهذا شرح الكتاب الثالث عشر - [00:00:00](#)

من المرحلة الاولى من برنامج تيسير العلم في سنته الاولى وهو كتاب الورقة للعلامة ابي المعالي عبدالمالك بن عبدالله الجويني رحمه الله الكتاب الثالث عشر في التعداد العام لكتب برنامج - [00:00:30](#)

وقد انتهى من القول الى قوله رحمة الله من يدخل في الامر والنهي ومن لا يدخل قال رحمة الله واياه اخواني قبل ما نبدأ الاصول فيها تقل شوي تبون نجدي على الاول - [00:00:50](#)

ولما نختصر اكثرا هو التفصيل هذا ترى هو التفصيل المناسب للحال. انها ثقيلة وقد تؤثر على الدرس الثاني. انتم بين خيارات خياراتنا نمضي على نهجنا الذي ذكرناه من الافادة التامة بحسب المثل. ولو طال الدرس نرجى - [00:01:12](#)

تفسير يكون غدا مع كتاب اخر او كتابين. او اننا نختصر حتى ندرك التفسير نعم ها يا خالد خير ان شاء الله قال رحمة الله واياه من يدخل في الامن والنهي ومن لا يدخل يدخل في خطاب الله تعالى - [00:01:41](#)

المؤمنون والساهي والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب. والكافر مخاطبون بفروع الشرائع. وبما لا تصح الا به هو الاسلام قوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين. والامر بالشيء نهي عن ضده عقد المصنف رحمة الله تعالى هنا - [00:02:18](#)

ترجمة في هذا الكتاب لقوله من يدخل في الامر والنهي ومن لا يدخل. والترجمة التي عقدها المصنف رحمة الله لمباحثت هذا الكتاب قليلة. هي المقتصر عليها في هذه النسخة. واما الشائع في النسخ - [00:02:38](#)

تداولة من كثرة الابواب فهذا من تصرف النسخ من المتأخرین. ومن متون العلم ما الف غفلا من تراجم مسائله بابواب او فصول. ثم تصرفت فيه ايدي النسخ كالورقات والجزرية والرحيبة. فان هذه المتون الثلاثة منها ما لا ترجمة فيه اصلا - [00:02:58](#)

كالجزرية والرحيبة ومنها ما فيه تراجم يسيرة ككتاب الورقات. والمقصود وبهذه الترجمة معرفة المخاطبين بالامر والنهي. قد ذكر المصنف رحمة الله ان الداير في خطاب الرب سبحانه وتعالى اي خطاب الشرع هم المؤمنون والمراد بالمؤمنين هنا من اتصف بوصفين اثنين - [00:03:28](#)

احدهما العقل والآخر البلوغ وهمما الذي يشير اليهم الاصوليون اليها الاصوليون بقولهم المكلف فالعبارة على سن الاصوليين يدخل في خطاب الله تعالى وانما ذكر المؤمنين ليخرج مسألة مخاطبة الكفار بها على ما - [00:03:58](#)

يأتي والمراد بالمؤمنين من عهد منه العقل والبلوغ. فال هنا تفید العهد اي المؤمنون من لهم عقل وبلوغ ثم ذكر من لا يدخل في الخطاب وهم الساهي والصبي والمجنون - [00:04:38](#)

فعدهم ثم قال غير داخلين في الخطاب. والمراد بالساهي هنا الناسي. وعبارات كما سلف مبنية على التسمح والتسع. والنسيان هو حال تعمري العبد فيذهل عما كان يذكره ثم اشار الى مسألة خطاب الكفار بفروع الشريعة فاختار ان الكفار مخاطبون بفروع - [00:05:08](#)

وبما لا تصح الا به وهو الاسلام. اي اصل الدين. فالكافر على ما ذكره المصنف رحمة الله مخاطبون باصول الدين وفروعه. والفروع

والاصول الى الدين تطلقان تارة ويراد بهما معنى صحيحا ويراد بهما معنى صحيح لا - [00:05:50](#) من اثباته وتطلقان تارة اخرى ويراد بهما معنى باطل لا مناص من ابطاله فاما الاطلاق الصحيح فهو ان تطلق اصول الدين على اراده المسائل التي لا تقبل الاجتهاد وان فروع الدين هي المسائل التي تقبل الاجتهاد. واما المعنى المبطل - [00:06:20](#) فهو ان تطلق اصول الدين يراد بها تخصيصها بالعلميات وتطلق فروع الدين ويراد بها تخصيصها للعمليات فان بناءها على هذا المأخذ الثاني رتبت عليه احكام عند الاصوليين والفقهاء. كقولهم يكفر في اصول الدين لا فروعهم - [00:06:59](#) يقصدون في العلميات دون العمليات. وتصرف الشرع على خلافه. فانه قد يكفر بشيء من العلم عمليات التي يسمونها فروعا كترك الصلاة ولعل لها تعلقا عندهم بحقيقة الایمان. انتج هذه القسمة المبانية - [00:07:39](#) بحكم الشريعة والایتان اللتان ذكرهما المصنف رحمه الله تعالى نص في خطاب الكفار بالشريعة بها فرعا واصلا. فهم مخاطبون بهما كما قال تعالى ما سلككم في سفر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين - [00:08:13](#) انا نكذب بيوم الدين. فترك الصلاة وعدم اطعام المسكين. هذا من فروع الشرائع في اصطلاح الاصوليين. قوله كنا نكذب بيوم الدين هذا من اصول الشرائع عنده وقوله وكنا نخوض مع الخائضين يتناول هذا وهذا - [00:08:43](#) نعم والامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده. ذكر المصنف رحمه الله تعالى ها هنا مسألة متعلقة بالامر اخ لاتصالها بالنهي العاقد له. ففيها فرع متعلق بالامر وفرع متعلق بالنهي. وهي مسألة - [00:09:13](#) هل الامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده؟ وقد صرخ المصنف بان الامر شيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده. فالامر عين النهي والنهي عين - [00:09:38](#) الامر وهو مبني على القول بان كلام الله ومنه القرآن هو معنى قائم بنفس الله تعالى. فالامر والنهي نفسيان. وهذا ينتج ان يكون الامر عين النهي. وان يكون النهي عين الامر - [00:09:58](#) ولا يخفى ان هذا مبني على اعتقاد الاشاعرة في كلام الله. وهي من المسائل التي فيها النار تحت الرماد. كما قال الشنقيطي رحمه الله تعالى في مذكرته وما اكثرها في اصول الفقه. وال الصحيح ان الامر بالشيء ليس عين النهي عن ضده - [00:10:28](#) ولكنه يستلزم. لان المأمور به لا يمكن وجوده مع التلبس بضده. لاستحالة اجتماع الضدين فيكون الامر بالشيء نهيا عن ضده والنهي عن الشيء امرا بضده من جهة المعنى لللفظ. وعليه فالامر بالشيء - [00:10:58](#) الزموا النهي عن كل ضده. واما النهي عن الشيء فانه يستلزم الامر بواحد من اضداده لا جماعها لان تعدد الضاد النهي وارد نعم. والنهي استدعاء الترك بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب. ويدل على فساد منهي عنه - [00:11:41](#) وترد صيغة النمل والمراد بها الاباحة والتهديد والتسوية والتكونين. ذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا فصل من اصول الفقه والنهي وحده بما لا يسلم من الاعتراض. على ما تقدم بعضه في الامر. واذا كان الامر - [00:12:21](#) كما سلف هو خطاب الشرع المقتضي للفعل فالنهي وخطاب الشرع المقتضي للترك. والنهي المتعلق بالفعل يعود الى اربعة امور احدها عوده الى الفعل نفسه. في ذاته او ركته عوده الى الشيء نفسه في ذاته او ركته. وثانية عوده - [00:12:41](#) الى شرطه وثالثها عوده الى وصف ملازم له. ورابعها عوده الى امر خارج عما تقدم. مرتبط بالفعل. فاذا عاد الى الثالثة الاول رجع على الفعل بالفساد والبطلان. واذا عاد الى الثالث واذا عاد الى الرابع واذا عاد الى - [00:13:22](#) لم يقتضي النهي الفساد يعني مثلا قول الله تعالى ولا تشركوا بالله شيئا. النهي الى اي واحد من هذه الاربعة الاول الى الفعل نفسه. هل يقتضي فساد الشرك بطلانه او لا؟ نعم. طيب - [00:14:03](#) قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين ان الله لا يقبل صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ هذا يعود للشيء نفسه ام الى شرطه؟ شرطه. طيب نهيه صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم العيد يرجع الى الشيء نفسه ام الى شرطه ام الى وصف - [00:14:33](#) لازم له وصف الملازم له. لان العيد ضيافة من الله. فلا يجوز رد ضيافته. الا الصيام في نفسه ليس منها عنه وليس شرط من شروط الصيام هنا مت الخلاف لكن وصفه لازم للعيد وهو كونه ضيافة الالهية. طيب - [00:15:05](#)

سيذكره المصنف في موضع لاحق يأتي قال فيه ونعني بالنطق قول الله سبحانه - 00:23:04

وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ونشأ من هذا منعه في كما قال المصنف ولا يجوز دعوى العموم في غيره من الفعل وما يجري مجراه قوموا من صفات النطق. ولا تجوز دعوى العموم في الفعل وما يجري مجراه - 00:23:34

والذي يجري مجرى الفعل هي القضايا المعينة كالحكم لشخص دون اخر مما ورد في النصوص والقول بان العموم لا يجري في الافعال قول مشهور عند الاصوليين. وذهب بعض المحققين الى التفريق بين الفعل المثبت والفعل المنفي. فالفعل المثبت - 00:24:04

لا تجوز دعوى العموم فيه. والفعل المنفي تصح فيه دعوى العموم هذا هو المختار. واليه نحن من محقق الاصوليين العلامة محمد الامين الشنقيطي رحمة الله وهذه قاعدة نافعة في ابطال كثير من البدع المحدثة والعربية تشهد - 00:24:34

صحتها لان مردها جريان النكرة في سياق النفي والاثبات. والمعتاد ان النكرة في سياق النفي دالة على العموم فتكون الافعال المنافية ايضا دالة على العموم بخلاف المثبتة. هذه قاعدة جليلة - 00:25:04

تعرفون حديث ما في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى فيها كم؟ ركعتين. هذا الفعل مثبت ولا منفي؟ مثبت. طيب هل نقول ركعتين هذه اما فيدخل في هذا صلاة الفرض ويدخل في هذا صلاة النافلة. ام تختص بواحد منهما؟ واحد - 00:25:32

ما الجواب؟ لا بد ان تختص بواحد منهم لانه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى فيها كم؟ ركعتين. هذا الفعل مثبت ولا منفي؟ مثبت. في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى للعيد ولم - 00:26:02

يؤذن ولم يقم لمن تقدم اذان ولا اقامة. هذا نفي ولا اثبات؟ نفي فهذا النفي ينفي ان يكون اذن واقام لها في المسجد او اذن واقام لها في المصلى. يشمل - 00:26:22

هذا كله او ما يشمله يشمله. يشمله وهذه قاعدة نافعة في نفي البدع وهي عموم النفي في لجميع الافراد في الافعال المنافية. ولماذا قلنا لان الاثبات الفعل المثبت يرجع الى نكرة ام الى معرفة - 00:26:42

المثبت يجعل معرفة ولا نكرة. معرفة. والمنفي يرجع الى نكرة ولا معرفة؟ نكرة. والنكرة في سياق الاثبات تفيد العموم ولا ما تفиде؟ لا تفيدة الاصل عدم الافادة على بحث ليس هذا محل - 00:27:12

لقرينة خارجة ولنكر في سياق النفي تفيد العموم او ما تفيدة؟ تفيدة. فصار القول بان الافعال تفيد العموم يختص بواحد منها على الصحيح وهو الافعال الافعال المنافية. نعم. والخاصة العام والتخصيص تمييز بعض الجملة وهو ينقسم الى متصل ومنفصل. فالمتصل استثناء والتقرير بالشرط والتقيير بالصفة - 00:27:32

والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام. وانما يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء. ومن شرط ان يكون متصلة بالكلام ويجوز تقديم الاستثنائين المستثنى منه ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره. والشرط يجوز ان - 00:28:02

تأخران المشروط ويجوز ان يتقدم هذا المشروط والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقة قيدت بالایمان في بعض مواضع واطلقت في بعض المواضع فيحمل المطلق على المقييد. ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة - 00:28:22

وتخصيص السنة بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصل من اصول الفقه والخاص؟ اتبع به العام. وذكر الصلة بينهما فقال والخاص يقابل العام - 00:28:42

اشارة الى تعلقه به على وجه المقابلة في الدالة والاحكام اذا كان العام كما تقدم هو اللفظ الموضوع لاستغراق جميع افراده بلا حصر فان الخاصة هو اللفظ الموضوع للدالة على فرد مع حصر. واللفظ - 00:29:10

الموضوع للدالة على فرض مع حصر. والفرد لا يراد به الواحد المنفرد عن جنسه بل المراد الجنس نفسه. سواء كان واحدا او اثنان او اثنين او ثلاثة. والحكم المترتب على ورود الخاص هو التخصيص - 00:29:40

المشاري المشار اليه بقول المصنف تمييز بعض الجملة. اي اخراج بعض العام. لان الخاص دال على مقصود معين. فاذا ورد على عام ما

اخرج بعض الافراد عن حكمه فيكون في التخصيص به تمييز لبعض الافراد عن بعض. ثم ذكر المصنف رحمة الله تعالى قسمة -

00:30:10

الى قسمين. اولهما المخصصات المتصلة. والثاني المخصصات منفصلة والمراد بالمخصصات المتصلة التي لا تستقل بنفسها. التي لا تستقل بنفسها واما المخصصات المنفصلة فهي التي تستقل بنفسها. ثم عدد من المخصصات -

00:30:40

المتعلقة الاستثناء والشرط والصفة. وذكر حد فعرف الاستثناء ثم ذكر شيئاً من شروطه في قوله والاستثناء اخراج ما لولاه لدخل في الكلام الى اخره استثناؤه هو اخراج ما لولاه لدخل في الكلام. اخراج ما لولاه لدخل في الكلام -

00:31:10

بادرة مخصوصة. وهذه الاداة هي عند قوم الا او احدى اخواتها والاستثناء الشرعي اوسع من ذلك. واستثناء الشرعي اوسع من ذلك قلنا الاستثناء هو اخراج ما لولاه لدخل في الكلام. بايش -

00:31:40

لا ما قلنا به الا بادرة مخصوصة فرق العبارات ترى الدرس هذا مبني على التدقيق مو باي كلام دائماً حاول ان تفهم الكلام الذي يقال لك ولا تعبر عنه بغيره. لانه انما نسج لمعنى معين عندما -

00:32:10

قمنا بادرة مخصوصة بعد ذلك ماذا قلت لكم ؟ قلت عبر بعضهم بايش ؟ بقولهم بالا او احدى اخواتها والاستثناء الشرعي اوسع من ذلك يعني اذا قلنا كما قال بعضهم الاستثناء اخراج ما لولاه لدخل في الكلام بالا او اخواتها -

00:32:32

نقص الاستثناء عن الحقيقة الشرعية لكن عندما نقول بادرة مخصوصة يشمل اللغوية والشرعية اللغوية مشهورة تجدونها في كتب النحو الا وآخواته جاء القوم الا فلانا. لكن الاستثناء الشرعي ليس في الادوات النحوية -

00:32:52

وانما في قول ايش ؟ ايش احسنت ان شاء الله ان شاء الله ولذلك من ابن ابن هشام سيبويه الثاني من مستدركاته ارادة للاستثناء الشرعي في حقيقة الاستثناء اللغوي. هذا استثناء شرعاً. ولذلك عندما نقول اخراج ما لولاه لدخل -

00:33:12

الكلام بادرة مخصوصة يشمل الاداة التي ذكرها النحويون والاداة التي نص عليها الشرع فقول ان شاء الله استثناء فالاستثناء الشرعي اعم من مجرد اللغوي. وذكر المصنف رحمة الله تعالى للاستثناء شرطين. الاول -

00:33:39

ان يبقى من المستثنى منه شيء ان يبقى من المستثنى منه شيء يرحمك الله. فلا يكون مستغراً جميع الافراد. فلا يكون مستغراً جميع الافراد كقول علي الف الا الف. فهذا الاستثناء لا يصح. ويكون باطلا -

00:33:59

والآخر ان يكون متصلة بالكلام. فلا يتأخر النطق بالاستثناء عن النطق بالمستثنى منه حقيقة او حكماً. فلا يتأخر النطق باستثناء عن النطق بالمستثنى منه حقيقة او حكماً ثم ذكر انه يجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه. لانه لا اثر له في الحكم بك. وانه يجوز -

00:34:29

استثناء من الجنس ومن غيره. اي من افراد العام المذكور في الاستثناء او من غيره وجعله بعضهم شرطاً للاستثناء وال الصحيح خلافه. ثم ذكر بعد ذلك التخصيص بالشرط في قوله شرط يجوز ان يتأخر عن المشروط ويجوز ان يتقدم على المشروب. ومراده بالشرط

الشرط اللغوي -

00:34:59

ثم ذكر التخصيص بالصفة فقال والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة بالايام في بعض الموضع واطلق في بعض الموضع فيحمل المطلق على المقييد. والمطلق هنا اريد العام فالقدماء من الاصوليين منهم من يسمى العامة مطلقاً والمطلق عاماً -

00:35:29

طموحاً في العبارة ولو وجود معنى مشترك بينهما والصفة هنا تشمل كل معنى يمكن ان يحصر عموم العام في بعض الافراد سواء كان جاراً ومجروراً او كان نعتاً او كان حالاً فهذه كلها -

00:36:03

تعد من التخصيص بالصفة نعم للمطلق عند الاصوليين معنى استقر عليه الاصطلاح فارق معنى العام فهو عندهم اللفظ الموضع لاستغراق جميع افراده على وجه البطل اللفظ الموضع استغراق جميع افراده على وجه البدن. ويكون المقييد -

00:36:33

منه هو اللفظ الموضع للدلالة على فرض اللفظ الموضع للدلالة على فرض واقع بدل الدلالة على فرض واقع بدل. فكل واحد من افراد المطلق يصلح ان يسد البقية فكل واحد من افراد مطلق يصلح ان يسد مسد البقية والمقييد فرد منه -

00:37:10

والمقييد فرد منه. هذه الجملة معناها الجويني في اثناء مباحث العام عرض للمطلق وجه عروضه هو ان المتقدمين لم يكن ان بعض

المتقدمين من الاصوليين لم يكونوا يفرقون بين العام والمطلق بل يجعلون العام بمعنى المطلق والمطلق بمعنى العام كما انه كان منهم وهذا يوجد الصحابة - [00:37:40](#)

والتابعين من يطلق النسخ على ارادة التخصيص. لا على حقيقته التي استقر عليها الاصطلاح ومعاني العلوم لها حال قبل استقرار الاصطلاح ولها حال بعد استقراره. ايش الاصطلاح لكن لا يسمى الاول مذهب المقددين ولا يسمى الثاني مذهب المتأخرین. فان مآل هذا - [00:38:10](#)

هو الفصل بين جاء بالعلماء في تقرير العلوم ووضع العلم على نسق واحد. وكان ان طريقة من تأخر فرق عن طريقة من تقدم. وهذا الفرق موجود في جميع العلوم الشرعية واللغوية والعلقية - [00:38:40](#)

لاحظتوا المسألة دي ؟ لاحظتوها ولا لا ؟ يعني الاصوليين لو سئلوا عن مسائل عبر القدامى كالشافعى رحمة الله تعالى او البخاري في بعض ترجمته او ابن خزيمة وابن حبان خاصة في ترجمتها - [00:39:00](#)

سنجد معانى اصولية غير المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح. لا يعني هذا ان منهج المقددين يختلف عن منهج المتأخرین بل ستجد انه في الفقه عند الحنابلة له ثلاثة اطوار المقددين والمتوسطون والمتأخرین - [00:39:20](#)

في بعض المسائل الفرق الواضح بين مأخذ المقددين ومأخذ المتأخرین. فالمقددين مثلا كانوا يرون في الموالاة مقددين والمتوسطون لموالة الوضوء يعلقونها بالعرف ومن اخر يعلقها بنشاف العضو. فالمأخذ اختلف عندهم في مسألة فقهية وصار هذا هو المذهب. بخلاف مذهب المتوسطين او المقددين - [00:39:40](#)

وفي كل علم الي خاصة يوجد هذا. النحو اذا جينا الى كتاب سيبويه معانى النحو فيه غير معانى ما استقر عليه النحو الان اذا اتينا كذلك للعلوم العقلية سنجد ان هذا المعنى عند هؤلاء غير المعنى عند هؤلاء - [00:40:10](#)

فمثلا الذي تقدم معنا قلنا الفكر هو حركة ايش ؟ النفس. ايش ؟ ايش الادراك في الشيء. النظر هو حركة النفس ادراك الشيء. بعض علماء العقليات يفرق بين حركتها في المعقولات وحركتها في المحسوسات. يجعل حركتها في المعقولات نظرا ويجعل حركتها - [00:40:30](#)

في المحسوسات خيالا. والمقددين لا يفرقون بين هذا وهذا. فهذا الامر موجود في كل فن وليس معنى هذا المبادئ بل المؤثر في هذا اشياء منها استقرار الاصطلاح. الاستقرار الاصطلاح في تغير المسائل ومنها تغير القوة العلمية فعلوم الاوائل اكمل من علوم المتأخرین فلا يقال ان مذهب - [00:41:02](#)

المتأخرین مبادئ لمذهب المقددين فقد يرجع الى مأخذ استقرار السلاح قد يرجع الى ما اخذ القوة في العلم مثل علم الحديث الحفظ والادراك للعلل ضعيف في المتأخرین. فلا يقال ان مذهب المتأخرین يخالف مذهب المقددين من كل وجه. ولكن - [00:41:32](#) قوة المقددين ليست كقوة المتأخرین. يأتي المقددين ويتتابعون على اصل واحد. لا يكاد يختلفون في كبار الحفاظ ثم يأتي المتأخر يصحح الحديث هذا ليس لأن منهجه يختلف عن المنهجين بس لكن لأن علمه - [00:41:52](#)

عن علمه يأتي الى حديث من حسن الاسلام للمرأة تركهم ما لا يعنيه تجد الحفاظ احمد والبخاري والترمذی دارقطنی في اخرين يقولون لا يصح الا مرسلا عن علي ابن الحسين. يأتي المتأخر ولا يحسن تعليم الطرق بعضها - [00:42:12](#)

من بعض لضعف الته عن التهم واعتماد الاولين على الحفظ وقلته في المتأخرین فيقوی مجموعها بعضها مع بعض فلا يقال ان منهجه المقددين يخالف مذهب المتأخرین كل وجه. وهذا ليس في الحديث فقط. بل هذا عندنا مثال في اصول الفقه وذكرت لكم - [00:42:32](#)

مثال في العقليات يوجد امثلة في النحويات كل علم يوجد فيه هذا. وانما الامر يرجع الى احد شتتين احدهما مراعاة استقرار اصطلاح فائز والثانية مراعاة القوة التي كان عليها الاوولون والتي ضعف عنها المتأخرین - [00:42:52](#)

اذا علم هذا فان العام والمطلق كان فيما سبق يتسع فيهما ثم استقر الاستيلاء على التفريق منه بينهما فصار العام هو اللفظ الموضوع الدال على استغراق جميع الافراد بدون حصر. مثل الانسان - [00:43:12](#)

هذا لفظ موظوع لاستغراق جميع افراد الناس بلا حصى. اما المطلق فهو اللفظ الموضع لاستغراق جميع على وجه البديلية يعني كل فرد يقوم بدل الفرد الثاني لا يتناوله اللفظ في الاستغراق الكلي وانما - 00:43:32

على وجه البدن مثل فتحrir رقبة مؤمنة. هذا يشمل جميع الرقاب المؤمنة على البديلية. لأن الواجب هو تحرير الرقبة ومؤمنة فان لم توجد فاخرى فان لم توجد فاخرى. فيكون متناول لها على جهة البديلية. وليس على - 00:43:52

الجهة المباشرة المستغرة لجميع الافراد. ومعنى حمل المطلق على المقيد اي جعله بمعناه في الحكم اي جعله بمعناه في الحكم بحسب ما يختلف عليه الحكم والسبب اتحادا واختلافا بحسب ما يختلف عليه الحكم والسبب اتحادا واختلافا كما هو مبين في محله اللائق. ثم ذكر بعد ذلك - 00:44:12

مخصصات المنفصلة بقوله ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص السنة بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة هو تخصيص النطق بالقياس. وهذه هي اشهر المخصصات المنفصلة. والا فقاعدة مخصصات منفصلة تستوجب ردها الى ثلاثة انواع. احدها الحس - 00:44:42

وثانيها العقل وثالثها الشرع. والمذكور هنا من الراجع الى الشرع المستفاد منه ان المخصصات الشرعية المنفصلة ثلاثة اولها الكتاب والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال ويجوز تخصيص كتاب بالكتاب وقال - 00:45:12

تخصيص السنة بكتاب. وثانيها السنة والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال وتخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص وقالوا تخصيص السنة بالسنة. وثالثها القياس والمخصص به هو الكتاب والسنة. كما قال وتخصيص النطق بالقياس وبين - 00:45:47

النطق بقوله ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقال رسوله صلى الله عليه وسلم. نعم. والمجمل ما افتقر الى البيان والبيان اخراج شيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي. والنصل ما لا يحتمل الا مالا واحدا. وقيل ما تأويله - 00:46:17

تنزيله وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي والظاهر ما حكم الامرين ادھما اظهر من الاخر وللظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل. ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصلا من اصول الفقه يتعلق بدالة الالفاظ - 00:46:37

وهو المجمل وعرفه بقوله والمجمل ما افتقر الى البيان اي احتاج اليه. فلا يتضح المقصود الا به فلا يتضح المقصود الا به. وهو عن المختار ما احتمل معنيين او اكثرا لا مزية لاحدها على - 00:46:57

الاخر ما احتمل معنيين او اكثرا لا مزية لاحدها عن الاخر. وهذا الاحتمال هو الافتقار الذي اشار اليه المصنف بقوله ما افتقر الى البيان. فان وجود الاحتمال سبب لافتقار ثم عرف البيان بتعريف انتهقه هو في البرهان. فقال - 00:47:37

اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي. ووجه نقه ذكر الحيز فيه فانه من صفات الحسيات والبيان ليس حسيانا واظهر منه عبارة واسلم ان يقال البيان هو المجمل البيان هو ايضاح المجمل. ثم ذكر تعريف النص بقولين - 00:48:07

فقال والنصل ما لا يحتمل الا معنى واحدا وقيل ما تأويله تنزيله. والمختار منها الاول وهو ما لا يحتمل الى الا معنى واحدا. لما في الثاني من الاجمال. ثم اشار الى ان - 00:48:47

مشتق من منصة العروس بكسر الميم لانها اسم الله وليس المنصة هذا غلط شائع وانما المنصة. وما اراده من الاشتقاء ليس هو المعنى المقرر عند علماء العربية وانما المعنى العام من جهة الملاقة في بعض الحروب - 00:49:07

وبهذا يعذر عن المصنف رحمة الله تعالى. هذا قبل استقرار الاصطلاحات. استيقاظ لا يراد به هنا المعنى ليس مبنيا عليه لكن وجود ادنى تلاقي في الحروف يسمونه احيانا اشتقاء. ثم ذكر بعد ذلك الظاهر فقال - 00:49:37

والظاهر ما احتمل امرين ادھما اظهر من الاخر. وهذا هو الظاهر بنفسه واسرار الى نوع اخر فقال ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل. ويسمى المؤول. ويسمى اختصارا المؤول. وهو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر - 00:49:57

الى معنى مرجوح هو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح لدليل دل عليه فهذا يكون ظاهرا باعتبار غيره. ويسمى مؤولا. وعلم بهذا ان الظاهر نوعان الاول الظاهر بنفسه. وهو - 00:50:27

ما احتمل معنيين ادھما ارجح من الاخر. والثاني الظاهر بغيره وهو ما احتمل معنيين ادھما ارجح من الاخر خارجية ويسمى

مؤولا. نعم. الافعال صاحب الشريعة لا يخلو من يكون على وجه القرابة والطاعة او غير ذلك. فعند دليل على الاختصار فان دل ذلك او

غير ذلك - 00:50:57

ان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص. وان لم يدل لا يخصص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيحمل على الوجوب عند بعض اصحابنا ومن اصحابنا من قال يحمل على النجد ومنهم من قال يتوقف - 00:51:37 عن فان كان على وجه غير القرابة والطاعة فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا. واقرار صاحب الشريعة على القول من احد هو قول صاحب الشريعة واقراره على الفعل كفعله. وما فعل في وقته وما فعل في وقته في غير مجلسه - 00:51:57 وعلم به ولم يذكر حكمه حكم ما فعل في مجلسه. ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصلا من اصول الفقه في بوب بها فقال الافعال واراد بها فعل صاحب الشريعة كما صر - 00:52:17

الشريعة من؟ هو الرسول صلى الله عليه وسلم. وانما سمي صاحب اها لانه ايش؟ مبلغها واصل الصحبة هي المقارنة ووجه المقارنة بين الشريعة والرسول صلى الله عليه وسلم هو تبليغ للتشریع؟ تبليغ. تبليغ هو التبليغ. وليس التشییع. لان - 00:52:37 ان التشییع لله وحده فليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم حق فيه ولا هو الشارع لها. بل الشارع هو الله وحده. لكن بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الشريعة - 00:53:18

نوع اقتران هو الملاع. تذكرون الابيات التي ذكرناها في ان الشريعة تضاف للنبي صلى الله عليه وسلم مع الدليل ذكرناها قريبا في درس من الدروس الشرع حق الله دون رسوله - 00:53:38 بالنص اثبت لا بقول فلان. او ما رأيت الله حين اشاده ما جاء في الابيات ذكر الثاني او ما رأيت الله حين ما جاء في الابيات ذكر الثاني وجميع اصحاب وجميع اصحاب - 00:54:15

وجميع اصحاب ايش في كلمة هنا ينكسر البيت الشرع حق الله دون رسوله بالنص اثبت لا بقول فلان او ما رأيت الله حين اشاده ما جاء في الابيات وجميع اصحاب النبي ما يمشي البيت - 00:54:45 الشطر الثاني شرع الرسول وشاهدي برهاني هذا الشطر الثاني. في كلمة ساقطة وجميع اصحابي وجميع اصحاب محمد لم يذكروا وجميع اصحاب محمد لم يخبروا شرع الرسول وشاهد برهان. الشرع حق الله دون رسوله بالنص اثبت لابق لفلان - 00:55:26 وما رأيت الله حين اشاده ما جاء في الابيات وجميع اصحاب محمد لم يذكروا شرع لم يخبروا شرع الرسول وشاهدي برهان يعني الدليل الدليل الاول انه لم يأتي في القرآن نسبة الشرع الا الى من - 00:55:55 الى الله عز وجل او ما رأيت الله حين اشاده ما جاء في الابيات يعني ذكر النبي صلى الله عليه وسلم. وجميع اصحاب محمد وجميع اصحاب محمد لم يخبروا شرع الرسول وشاهد برهانه. ان لم يأتي عن احد من الصحابة ابدا قال شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:56:15

وبين المصنف رحمة الله تعالى حكم فعل صاحب الشريعة لانه من الادلة عند الاصوليين وفرقه تبعا لغيره. بمحاجة ما وجد فيه قصد القرابة وما خلا من القصد المذكور فجعله نوعين. احدهما ان يكون - 00:56:35

مفوعلا على وجه القرابة والطاعة. احدهما ان يكون مفعولا على وجه القرابة والطاعة. والآخر ان تكون مفعولا لا على وجه القرابة والطاعة فالثاني مما كان مفعولا لا على وجه القرابة والطاعة يحمل على الاباحة في حقه وحقنا - 00:57:05

اما الاول فقسمان اثنان احدهما ما دل دليل على به. فيحمل عليه ويكون له وحده دون غيره والآخر ما لا ما لم يدل دليل على اختصاصه به. فلا اختصاص به لان الله سبحانه وتعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة - 00:57:35

حسنة فالاصل ثبوت طلب التأسي ودعوى التفتی التخصیص لا تألف معه وهذه الاية اية عظيمة جدا. من اعظم منازع الصحابة في الاستدلال. وهو مأخذ لم يذكره الاصول بالافراد وهو مأخذ التأسي. انظر کم الاحادیث الذي علق فيها الحكم بالشیب - 00:58:15 هذه الاية کم احتاج بها ابن عمر وابن مسعود وابو هریرة وغيرهما من الصحابة في التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا اصل الاسوة. واصل الاسوة ادق في الدلالة على کمال الاقبال والالتزام من اصل الاتباع. الان كثيرون كثير تسمعون الاتباع لكن الاسوة

لان الالكتساد فيه تمام الالكتساد بخلاف لفظ الالكتساد. فالالكتساد يتفاوتون بمقدار مصداقية اتبعهم لمن يأتمنون به لكن الاسوة لفظ موضوع في الدالة على كمال الالكتساد فلو ان انسانا جمع الاحاديث في تفسير اية في الموضع التي استدل بها الصحابة وجعله تفسيرا لها هذا لا - 00:59:15

جدا واسار المصنف رحمة الله الى اختلاف النظار من الشافعية في هذا النوع على ثلاثة اقوال الاول انه يحمل على الوجوب والثاني انه يحمل على الندب. والثالث انه يتوقف عنه - 00:59:45

اي يتوقف عن حمله على احد النوعين. الوجوب ندم وليس معناه انه لا يحكم بكونه مطلوبا. فيلجم اللسان ويمنع البيان عن كونه مطلوبا فهذا لا يتصور القول به من اقل مدرك لخطاب الشرع. لان فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي فعل على - 01:00:11 وجه القربة والطاعة مرده الى الواجب او المستحب. فقصد القربة والطاعة فيهما دون غيرهما. فمن يتوقف عنه لا يريد انه لا يحكم بانه مطلوب لكن يتوقف عن الجزم بانه واجب او وقف ويقول انه ليس بمطلوب لان هذا لا يمكن. فالالكتساد بالنبي صلى الله عليه وسلم - 01:00:41

اصل في الدين ثم ذكر المصنف رحمة الله تبعا للفعل الاقرار وانه يجري مجرى القول والفعل ايقابه صلى الله عليه وسلم لقول صادر من احد كقوله وكذلك اقراره صلى الله عليه وسلم على الفعل كفعله - 01:01:11

وما فعل في وقته في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه. معناه لغة ابي زاده، وقيل معناه النقل. من قوله نسخت ما في هذا الكتاب اين قلته - 01:01:31

والحج هو خطاب الدال على رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم على وجه لولاه لكان ثابتنا ما اعترافيه عنه يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء الرسم ونسخ الى بدن والى غير بدل والى ما هو اغلظ والى ما هو - 01:01:51

ما خفت ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منه ونسخنا احد بـ حال رب متواتر. ولا يجوز نسخ المتواتر بلا حاج. ذكر المصنف رحمة الله تعالى - 01:02:11

فصلا من اصول الفقه هو النسخ. وعرفه لغة فقال فمعناه لغة الازالة. وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اي نقلته. انتهى. والازالة المذكورة بالقول الاول تتضمن الرفع - 01:02:31

والنقل المذكور في القول الثاني يتضمن الرفع ايضا لكن في اول وقع الرفع تماما من كل وجه. فازيل الشيء من مكان الى مكان. واما في الثاني فوقع الرفع من وجه دون وجه - 01:02:57

فان من نسخ ما في الكتاب نقله الى كتاب اخر. مع بقاء ما في الكتاب فيه. فالمعنيان يجتمعان في الرفع. فكأنه المأخذ اللغوي له ثم اتبعه المصنف بتعريفه اصطلاحا فقال حده هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان - 01:03:29

ثابتنا مع تراخيه عنه. وهذا الذي ذكره هو تعريف الناسخ للنسخ. فان الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بخطاب المتقدم الى اخره تعريف يصدق على النسخ وليس على الناسخ وليس تعريفا - 01:04:03

للنسف والناسخ هو موجب النسخ والنسخ حكمه ولا يختص برفع الحكم الثابت بخطاب المتقدم. والمراد بالثبوت بقاء العمل به. والمختار ان نشقى ورفع الخطاب الشرعي هو رفع الخطاب الشرعي او حكمه - 01:04:23

او هما معا بخطاب شرعي متراخ خطاب شرعي متراخ. وهو يتضمن ذكر مرفوع ورافع وشرط للرفع وهو يتضمن ذكر مرفوع ورافع وشرط للرفع. فالمرفوع هو الخطاب الشرعي او حكمه الثابت او هما معا. هو الخطاب الشرعي او حكمه ثابت او هما معا. والرافع - 01:04:53

فعل هو خطاب شرعي اخر. والرافع هو خطاب شرعي اخر وشرط الرفع تأخر الخطاب الشرعي الرافع. ثم نرى اقسام النسخ باعتبار متعلقه وذلك في قوله ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء الرسم. فالنسخ بهذا الاعتبار - 01:05:33

نوعان احدهما نسخ الرسم وبقاء الحكم اخر نسخ الحكم وبقاء الرسم ولهمما قرین هو ثالث الاقسام. هو ايش؟ نسخ الحكم الرسم مع ولم يذكره اكتفاء بلزومه اقتضاء ولم يذكره اكتفاء - [01:06:03](#)

بلزومه اقتضاء فإذا جاز رفع الرسم او الحكم على الانفراد جاز رفعهما جمیعا. لكن انه جواز عقلي. والباب مبني على الخبر. فيحتاج اثباته الى خبر خارجي وهو الواقع فقد وقع شرعا نسخ الرسم والحكم مع ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار المنسوخ - [01:06:40](#)
الى بدن والنصب الى بدن والى غير بدن والى ما هو اغلظ والى ما هو اخف فالمنسوخ اليه قسمان. احدهما منسوخ الى غير بدن. لا في رسمه ولا في حكمه - [01:07:10](#)

والاخر منسوخ الى بدن. في رسمه وحكمه معا فيبدل الرسم والحكم ويحل غيرهما محلهما او في الرسم فقط ويبقى الحكم او في الحكم فقط ويبقى الرسم السابق. والمنسوخ الى بدل في حكمه - [01:07:38](#)

يقسم الى قسمين ذكرهما احدهما منسوخ الى بدل اغلظ. والاخر منسوخ الى بدل ايش اخف وتقتضى القسمة العقلية النسخ الى بدل مساو. احسنتم وهو واقع كنسق القبلة. من بيت المقدس الى مكة - [01:08:08](#)

ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار الناسخ فقال ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونص السنة بالسنة ثم قال ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما ونصف الاحاد بالاحاد منهما وبالمتواتر. ولا يجوز نصف المتواتر - [01:08:50](#)

بلا حد. وكلما هاتين الجملتين تتضمنان تقسيما للناسخ. لكن القسمة الاولى هي باعتبار نوعه والقسمة الثانية هي باعتبار قوته دلالته.

فالناسخ باعتبار نوعه ينقسم الى نوعين الاول ناسخ من الكتاب. ناسخ من الكتاب - [01:09:10](#)

الكتاب والسنة والثاني ناسخ من السنة وينسخ السنة فقط اما نسخه الكتاب فاهمله المصنف لعدم وجود مثال صحيح عليه ويشهد لنفيه قوله تعالى ما ننسخ من اية او ننسها نأتي بخير منها او مثلها. والسنة - [01:09:46](#)

ليست خيرا من القرآن ولا مثله. فهو كلام الله لا يشبهه كلام احد من البشر يعني نسخ شيء من القرآن بالسنة عندي انه لا يمكن شرعا ولا يوجد شرعا. هم بعظامهم يقولون يمكن شرعا ولكن لا يوجد. وبعظامهم يقولون يمكن ويوجد لكن الصحيح انه لا يمكن شرعا - [01:10:29](#)

لا يوجد شرعا لا يمكن شرعا لأن الله قال ما ننسخ من اية او نزهه ان نأتي بخير منها او مثلها والقرآن لا يشبهه شيء لا ولا خير منه. فالسنة لا تأتي منزلته. وكذلك لا يوجد مثال. يعني يسلم في هذه الدعوة. هم يذكرون حديث لا وصية - [01:10:57](#)

لوارث يقولون هذا السنة نسخت ها؟ اذا حضر احدكم الموت الاطلاق في هذه الاية. واجيب عن هذا بشيء احدهما ضعف الحديث والثاني ان اية الفرائض هي الناسف هذا لو صح. وذكرنا لكم ان الشيخ محمد الامين جاب مثال - [01:11:17](#)

تذكرون وهذا فيها بحث قوي محمد الامين قال ايش قال حديث كان مما يتلى من القرآن خمس رضعات محرمات. فنستخدم كان عشر وضعات محرمات فنسخنا بخمس يعني كان يترم القرآن كم؟ عشر. نسخنا بخمس. هذا حديث. قال في الخمس من السنة نسخت عشر من - [01:11:45](#)

شفتوا مثال الشيخ محمد؟ هذا يدل على ذكائه لأن هذا صحيح حديث صحيح. ولكن الجواب عنه ذكرناه مهوب قد يكون في صحيح مسلم ان ان الخمس كانت من القرآن ايضا ان الخمس كانت من القرآن فالنسخ هنا وقع بالقرآن - [01:12:22](#)

ثم لما استقر الحكم لم يحتاج اليها. فالمثال لو كان لم يأتي ان الخمس ايضا في القرآن ثم رفع الرسم وبقي الحكم فكان ذلك ممكنا. والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين - [01:12:45](#)

الاول المتواتر. فينسخ المتواتر المتواتر والحاد. الاول المتواتر فينسخ المتواتر والحاد الثاني الاحاد وينسخ الاحاد فقط على ما ذكره المصنف ونصخه للمتواتر يمتنع كما قال ولا يجوز نسخ المتواتر بالحاد. وهذا مذهب الجمهور - [01:13:05](#)

والراجح جوازه. لأن القطعي هو اللفظ. ومحل النسخ هو الحكم ولا يشترط في ثبوته تواتره. والراجح جوازه لأن هو اللفظ ومحل النسخ هو الحكم ولا يشترط في ثبوته تواتره ومباحت النسخ فيها عوز عند الاصوليين. لأن مبنها على التقل. وسواهم ليس لهم اتساع فيه - [01:13:45](#)

ووقع اكثراً كلامهم متعلقاً بالقرآن دون السنة. وهذا الباب فيه مواضع شائكة. ولج منها الدخلاء على شريعة في فترة مضت. وفي اصول الفقه منازع يدخل منها المبطلون على الحق لابطاله. منها - [01:14:25](#)

نسخ وكثير من تكلم فيه من المتأخرین ادعى النسخ في دليل خاص او عام لارادة تغيير اوضاع الشريعة وكانت هذه الدعوة رائجة قبل اربعين او خمسين سنة. واذا ذهب الانسان الى عدد الكتب المصنفة في الناس في تلك المدة يجدها كثيرة - [01:14:45](#)
لاجل هذا الامر واليوم عمد المبطلون الملبسون الى مقاصد الشريعة لتسليطها على نقض الشرع بدعوى التجديد ملائمة العصر والتعاييش مع الحضارات وتنمية القيم الانسانية والمصالح المشتركة وامثال هذه الشعارات المجملة - [01:15:05](#)
للحق والباطل وجعلوا التهم في ذلك هو دعوة مقاصد الشريعة مما يوجب على طالب العلم ان يعتني بتحرير مسائل اصول الفقه تحريراً يمنع به نفسه من التسارع الى الدعاوى الباطلة - [01:15:25](#)

و قبل بضعة عشر سنة كانت هناك دعوة قوية لا زال بعض اثارها موجودة وهي الدعوة الى تجديد اصول الفقه. و زعم ان هذا الفن بني نصاً اصلاً و فصلاً على غير الصواب و جعلوا الواقع حاكماً على - [01:15:45](#)
الادلة ونصبوا الواقع القدرية حاكمة على الدلائل الشرعية. نعم، فصل في التعارض اذا تعارض لا يخلو مما ان يكون عاماً او خاصاً او احدهما اما والآخر خاصة او كل واحد منها عاماً ووجه خاص وخاص - [01:16:05](#)

من وجه فان كان عامين فان امكاننا الجمع بينهما جمع. وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ فان علم التاريخ ينسخ المقدم بالتأخر. وكذا ان كان خاصين. ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا - [01:16:25](#)

فصلاً من اصول الفقه هو التعارض. والمراد بالتعارض تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الآخر في نظر المجتهد. تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الآخر في نظر المجتهد. وقد ذكر المصنف رحمة الله ان التعارض الواقع في الخطاب الشرعي - [01:16:45](#)
وبيـن عامـين او خـاصـين. ويـفـزـعـ فـيـهـ الىـ الجـمـعـ. فـاـنـ لـمـ يـمـكـنـ الجـمـعـ صـيـرـاـنـ النـسـخـ فـاـنـ لـمـ يـمـكـنـ النـاسـ صـيـرـاـنـ التـرـجـيـحـ. فـاـرـتـ مـرـاتـبـ التـأـلـيـفـ بـيـنـ المـتـعـارـضـيـنـ اـذـ كـاـنـ عـاـمـيـنـ اوـ خـاصـيـنـ ثـلـاثـ - [01:17:15](#)

اـولـاـ الجـمـعـ. وـحـقـيـقـتـهـ تـقـدـيـمـ اـحـدـ اـنـ الصـيـنـ وـحـقـيـقـتـهـ اـسـتـغـفـرـ اللـهـ. التـأـلـيـفـ التـرـجـيـحـ وـاحـدـهـ اـتـىـ حـقـيـقـتـهـ التـأـلـيـفـ بـيـنـ مـدـلـوـلـيـ نـصـيـنـ تـوـهـ تـعـارـضـهـمـاـ بـيـنـ مـدـلـوـلـيـ نـصـيـنـ تـوـهـ تـعـارـضـهـمـاـ دـوـنـ تـكـلـفـ وـلـاـ اـحـدـاـتـ - [01:17:35](#)

دـوـنـ تـكـلـفـ وـلـاـ اـحـدـاـتـ. وـقـوـلـنـاـ دـوـنـ تـكـلـفـ ايـ دـوـنـ تـحـمـيـلـ نـصـ ماـ لـاـ يـحـتـمـلـ. وـقـوـلـ دـوـنـ اـحـدـاـتـ ايـ اـخـتـرـاعـ مـعـنـيـ غـيـ مـعـتـدـ بـهـ فـيـ
الـشـرـيـعـةـ. ثـانـيـاـ النـسـخـ وـتـقـدـمـ بـيـانـهـ وـذـكـرـ الـعـلـمـ بـالـتـارـيـخـ فـيـهـ لـاـنـ وـقـوـعـ التـرـاـخـيـ بـيـنـ خـطـابـيـنـ مـتـعـارـضـيـنـ هـوـ عـلـمـةـ وـقـوـعـ النـسـخـ - [01:18:15](#)

لـاـنـ وـقـوـعـ التـرـاـخـيـ بـيـنـ خـطـابـيـنـ مـتـعـارـضـيـنـ هـوـ عـلـمـةـ وـقـوـعـ النـسـخـ وـثـالـثـاـ التـرـجـيـحـ وـهـوـ تـقـدـيـمـ اـحـدـ النـصـيـنـ المـتـعـارـضـيـنـ فـتـقـدـيـمـ اـحـدـ
الـنـصـيـنـ المـقـبـولـيـنـ المـتـوـهـمـ تـعـارـضـهـمـاـ تـقـدـيـمـ اـحـدـ النـصـيـنـ المـقـبـولـيـنـ المـتـوـهـمـ تـعـارـضـهـمـاـ عـلـىـ الـاـخـرـ لـتـعـذـرـ الـجـمـعـ بـدـلـيلـ. لـتـعـذـرـ الـجـمـعـ
بـدـلـيلـ. اـمـاـ اـذـ - [01:18:55](#)

كـاـنـ اـحـدـ الدـلـيـلـيـنـ المـتـعـارـضـيـنـ عـاـمـاـ وـالـاـخـرـ خـاصـاـ فـيـحـكـمـ عـلـىـ الـعـاـمـ بـالـخـاصـ وـيـكـونـ الـعـاـمـ مـخـصـصـاـ. وـالـخـاصـ مـخـصـصـاـ وـاـنـ كـاـنـ
اـحـدـهـمـاـ عـاـمـاـ مـنـ وـجـهـ خـاصـاـ مـنـ وـجـهـ فـيـخـصـصـ عـمـومـ كـلـ وـاحـدـهـمـاـ بـخـصـوصـ الـاـخـرـ. وـقـوـلـهـ اـذـ تـعـارـضـ الـقـانـ يـوـهـمـ اـخـتـصـاصـ
الـتـعـارـضـ - [01:19:38](#)

اـحـکـامـ بـالـاقـوـالـ لـقـوـلـهـ مـتـقـدـمـ وـنـعـنـيـ مـنـ نـطـقـ قـوـلـ اللـهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ وـقـوـلـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـحـمـلـهـ عـلـىـ اـرـادـةـ خـرـوجـهـ
مـخـرـجـ الـغـالـبـ اـوـلـىـ مـنـ الـحـکـمـ بـارـادـةـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ. فـالـتـعـارـضـ يـقـعـ بـيـنـ الـاقـوـالـ وـالـاقـوـالـ - [01:20:08](#)

وـبـيـنـ الـاقـوـالـ وـالـاـفـعـالـ. وـبـيـنـ الـاـفـعـالـ وـالـاـفـعـالـ. فـيـكـوـنـ شـامـلـاـ لـهـ اـمـثـلـةـ الـفـصـلـ كـلـهـ؟ لـاـ بـقـيـ كـمـلـهـ طـيـبـ وـاـنـ كـاـنـ اـحـدـهـمـاـ عـاـمـاـ وـالـاـخـرـ
خـاصـاـ فـيـخـصـصـ الـعـاـمـ بـالـخـاصـ وـاـنـ كـاـنـ اـحـدـهـمـاـ عـاـمـاـ مـنـ وـجـهـ - [01:20:28](#)

خـاصـةـ مـنـ وـجـهـ فـيـخـصـصـ عـمـومـ كـلـ وـاحـدـهـمـاـ بـخـصـوصـ الـاـخـرـ. وـمـنـ شـاءـ الـاجـمـاعـ بـهـ وـكـذـاـ انـ كـاـنـ خـاصـينـ. باـقـيـ شـيـ قـبـلـ
الـاجـمـاعـ؟ وـمـاـ الـاجـمـاعـ؟ لـاـ خـلاـصـ اـنـتـ وـقـفـتـ عـلـىـ الـاجـمـاعـ الـاـنـ؟ اـيـهـ الـاـنـ عـنـدـيـ شـيـ. نـعـمـ. هـذـاـ قـدـمـاـ - [01:20:48](#)

ذكره الذي قرأه الاخ قدمنا شرحه انه متعلق بالجملة السابقة وهذا اخر ما يحتاج اليه من بيان هذه الفصول من كتاب ورقات شرحا
يفتح موصده ويبيين مقاصده اللهم انا نسألك علمما في يسر ويسرا في علم بالله التوفيق - [01:21:08](#)